# مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9542

الإثنين، 5 شباط/فبراير 2024، الساعة 16/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيدة رودريغيز – بيركيت | (غيانا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد نيبينزيا |
| | إكوادور | السيد مونتالفو سوسا |
| | الجزائر | السيد بن جامع |
| | جمهورية كوريا | السيد هوانغ |
| | سلوفينيا | السيد جبوغار |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | سيراليون | السيد سوا |
| | الصين | السيد جانغ جون |
| | فرنسا | السيد دو ريفيير |
| | مالطة | السيدة غات |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيدة باربرا وودوارد |
| | موزامبيق | السيد بامبيسا |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد يامازاكي |

**جدول الأعمال**

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتُتِحت الجلسة الساعة 16/05.*

**توجيه الشكر للرئيس المنتهية ولايته**

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد نيكولا دو ريفيير، الممثل الدائم لفرنسا، على عمله رئيسا للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير 2024. إنني واثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير البالغ للسفير دو ريفيير وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين**

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية، والجمهورية العربية السورية، والعراق إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

**السيدة ديكارلو** (*تكلمت بالإنكليزية*): كما نعلم جميعا، فإن التوترات التي اجتاحت بلدانا متعددة في الشرق الأوسط ما زالت تتصاعد. ومن المؤسف أن هذا ليس بالأمر المفاجئ. لقد حذر الأمين العام مرارا من مخاطر حدوث مزيد من التصعيد وسوء التقدير في المنطقة منذ هجمات حماس المروعة على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر والهجوم الإسرائيلي المضاد المدمر على غزة.

منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2023 ونحن نشهد حوادث شبه يومية في المنطقة. تشمل هذه الحوادث نحو 165 هجوما على منشآت للولايات المتحدة الأمريكية في سورية والعراق، مما دفع الولايات المتحدة إلى شن ضربات في البلدين. وبعد ذلك، في 28 كانون الثاني/يناير، أسفر هجوم بمسيّرة عن مقتل ثلاثة من أفراد جيش الولايات المتحدة وجرح 40 آخرين في قاعدة للولايات المتحدة تُعرف باسم البرج 22، في شمال شرق الأردن، بالقرب من قاعدة التنف في سورية. وفي 2 شباط/فبراير، قالت القيادة المركزية للولايات المتحدة إنها نفذت 85 غارة جوية في العراق وسورية ضد قوات فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني وجماعات مرتبطة به.

وقد أدانت سورية والعراق تلك الضربات التي وقعت في 2 شباط/فبراير، وادعت الحكومتان أنها أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين. وقالت الولايات المتحدة إنها استهدفت عمليات للقيادة والسيطرة ومراكز استخباراتية ومنشآت للأسلحة، من بين مواقع أخرى، وإنها لا تسعى إلى نشوب نزاع في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر.

وفي الوقت الذي واصلت فيه الحكومة العراقية تكرار التزامها بحماية قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف داخل العراق، تعهدت بعض الفصائل المسلحة المرتبطة بالمقاومة الإسلامية في العراق بمواصلة هجماتها ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف في المنطقة.

وتشمل موجة العنف هذه منذ أوائل تشرين الأول/أكتوبر رقعة كبيرة من الشرق الأوسط. لقد قامت قوات الدفاع الإسرائيلية وحزب الله، إلى جانب جماعات مسلحة أخرى غير حكومية في لبنان، بتبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بشكل يومي تقريبا منذ 8 تشرين الأول/أكتوبر. وتكرر إطلاق الصواريخ فوق الجولان المحتل بين إسرائيل والميليشيات التي يُقال إنها مرتبطة بإيران، فضلا عن غارات جوية على مواقع متعددة في سورية نسبتها الحكومة السورية إلى إسرائيل.

إن هجمات الحوثيين المستمرة بالمسيّرات والصواريخ وتهديداتهم للملاحة في البحر الأحمر تثير قلقا بالغا وتخاطر بتفاقم النزاع والتأثير بشكل أكبر على التجارة الدولية، حيث تقوم الشركات بتحويل السفن بعيدا عن طرق بحرية حيوية. وسيُعرض على المجلس قريبا تقرير

عن هجمات الحوثيين على السفن التجارية وسفن البضائع في البحر الأحمر، وفقا للقرار 2722 (2024).

منذ 11 يناير، قامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، بدعم من ست دول أعضاء أخرى، بشن ضربات على مواقع للحوثيين في اليمن. لقد وقعت غارات متتالية خلال الأيام الثلاثة الماضية. وأفادت التقارير عن إصابة أكثر من 36 هدفا في 13 موقعا في 3 شباط/فبراير، بما في ذلك ما وُصف بأنها مرافق تخزين تحت الأرض، ومواقع للقيادة والسيطرة، ومنظومات صواريخ، ومواقع للتخزين والعمليات للمسيّرات الجوية، ورادارات، وطائرات هليكوبتر. وأفادت التقارير عن إصابة موقع آخر لإطلاق الصواريخ في 4 شباط/فبراير. واليوم تم أيضا استهداف مواقع في الحديدة، بما في ذلك بعض المواقع القريبة جدا من مكاتب للأمم المتحدة في الميدان.

أكرر دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى التراجع عن حافة الهاوية والنظر في التكلفة البشرية والاقتصادية التي لا تُطاق لنزاع إقليمي محتمل.

لقد مر ما يقرب من خمسة أشهر منذ مقتل أكثر من 200 1 إسرائيلي في الهجمات التي شنتها حماس، والتي احتُجز فيها أكثر من 250 شخصا كرهائن. وكما قال الأمين العام، كانت هذه فترة حزن وكرب للإسرائيليين. وأكرر دعوة الأمين العام إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وكانت الأشهر الخمسة الماضية مفجعة وكارثية بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في غزة، حيث يتفشى الجوع وينتشر المرض والمأوى بائس في أحسن الأحوال لعدد كبير من الناس. وتفيد التقارير بأن عدد القتلى في القطاع تجاوز 000 27 شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وأبلغ عن فقدان آلاف آخرين. وينبغي ألا يدفع السكان المدنيون في غزة ثمن الإرهاب الذي تشنه حماس. وأضم صوتي إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام من أجل وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة.

وكان خطر التصعيد في الشرق الأوسط وعواقبه المحتملة واضحا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. وتوضح نظرة سريعة على جدول أعمال المجلس السبب: فالأمم المتحدة تدعم العمليات السياسية وعمليات السلام في جميع أنحاء المنطقة في البلدان الخارجة من النزاعات المسلحة أو التي لا تزال تعاني منها. ولا يزال الشرق الأوسط شديد التقلب. ويتطلب الاستقرار الإقليمي الطويل الأجل تنفيذ خريطة طريق سياسية واضحة في كل حالة من تلك الحالات.

ويواصل الأمين العام اتصالاته المكثفة مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين لحث جميع الأطراف على اتخاذ تدابير ملموسة لتهدئة التوترات والعمل على إيجاد حلول سياسية مستدامة تهدف إلى حل النزاعات التي طال أمدها بدلا من مجرد إدارتها. وأناشد المجلس أن يواصل العمل مع جميع الأطراف المعنية بنشاط من أجل منع المزيد من التصعيد وتفاقم التوترات التي تقوض السلام والأمن الإقليميين.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد نيبينزيا** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها. لقد سمعنا الكثير من الغطرسة منها، ولكننا لم نسمع منها الشيء الرئيسي بالطبع – أي إدانة انتهاك القانون الدولي من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

ونود أن نشكر رئاسة غيانا للمجلس على الإسراع بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين"، التي كنا المبادرين بالدعوة إلى عقدها لمناقشة عمل آخر غير قانوني وغير مسؤول قامت به الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ويأتي هذا الإجراء على خلفية تصاعد العنف في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي مع سقوط عدد غير مسبوق من الضحايا – وهو نزاع تقوم فيه واشنطن بدور أبعد ما يكون عن كونه دورا ثانويا.

ليلة الثاني إلى الثالث من شباط/فبراير، نفذت الولايات المتحدة، باستخدام أربع قاذفات تكتيكية من سلاح الجو الأمريكي وطائرات

من طراز F-16 وقاذفتين استراتيجيتين أسرع من الصوت من طراز B-1B Lancer، ما لا يقل عن 85 مما يُسمى بالضربات الانتقامية على أراض عراقية وسورية ذات سيادة. إن الغارات الجوية الجماعية التي شنتها القوات الجوية للولايات المتحدة، والتي أسفرت عن مقتل مدنيين وجنود، دمرت وألحقت أضرارا بعشرات المنشآت، مما يدل مرة أخرى على الطابع العدواني لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وتجاهل واشنطن التام لقواعد القانون الدولي.

إن مشاركة سلاح الجو الملكي البريطاني في هجمات الولايات المتحدة يجب ألا تجعل أحدا يتوهم بأن ثمة تحالفا دوليا. ولا يزال يتعين محاسبة لندن على دعمها المتحمس للهجمات الاستفزازية الخطيرة التي شنتها شقيقتها الكبرى في واشنطن. وكما هو الحال في الهجمات المستمرة على اليمن، تشكل أعمال الأنجلوسكسونيين تهديدا مباشرا للسلام والأمن الدوليين. فهي تقوض النظام العالمي القائم على سيادة القانون الدولي العالمي والدور المركزي للأمم المتحدة.

ربما يكون هذا العمل الشبيه بأعمال العصابات جزءا مما يسمى بالنظام القائم على القواعد. وفي مقابلة أجريت مؤخرا مع السفير الأسترالي السابق لدى إيران، جون لاندر، قال إن النظام القائم على القواعد "هو مجموعة من القواعد المتغيرة والمتذبذبة باستمرار تضعها الولايات المتحدة لصالح الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين"، مضيفا أن "أحد أصعب الأشياء في النظام القائم على القواعد هو معرفة ماهية القواعد". وبقدر ما تستفيد الولايات المتحدة وحلفاؤها من هذا النظام وتدافع عنه ويستخدمونه لتبرير هجماتهم على العراق وسورية، فقد أصبح من الواضح أكثر من أي وقت مضى أن هذا البناء الأمريكي القانوني الزائف لا علاقة له بالقانون الدولي.

ومن الواضح أن الضربات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة تهدف بشكل محدد ومتعمد إلى زيادة تأجيج النزاع. فقد استهدفت مواقع الجيش السوري في شرق البلد، وخاصة في محافظة دير الزور، حيث يواصل الجيش السوري قتال فلول مقاتلي تنظيم داعش الذين تقوم واشنطن، على عكس تصريحاتها، بالتغطية عليهم وتوجيههم. وبمهاجمة أهداف لجماعات يُزعم أنها موالية لإيران في العراق وسورية مؤخرا، تحاول الولايات المتحدة توسيع هذا النزاع الإقليمي ليشمل أكبر البلدان في الشرق الأوسط.

وفي الوقت نفسه، ذكر ممثلو القيادة المركزية للولايات المتحدة أن ما يسمونه بالعملية قد تم تنسيقها مع السلطات العراقية. غير أن تصرفات الولايات المتحدة وُصفت في بيان صادر عن السلطات العراقية بأنها "عدوان سافر" آخر وانتهاك لسيادة العراق، ووُصفت معلومات واشنطن حول التنسيق المزعوم للضربات مع بغداد بأنها "خداع متعمد" تمت "صياغته لتضليل الرأي العام الدولي والتهرب من المسؤولية القانونية". لقد بات من الواضح أن وجود التحالف الدولي المناهض لداعش بقيادة الولايات المتحدة في العراق أصبح يشكل تهديدا لأمن البلد واستقراره، فضلا عن محاولة إقحامه في النزاعات الإقليمية والدولية.

تواصل واشنطن، التي تتمتع بالإفلات من العقاب، زرع بذور الفوضى والدمار في الشرق الأوسط. وليس ثمة مبرر لأكبر عملية جوية للولايات المتحدة في المنطقة منذ عام 2003، والتي صورها جو بايدن باعتبارها عملا انتقاميا ردا على هجوم باستخدام طائرات مسيّرة مجهولة المصدر على قاعدة للولايات المتحدة موجودة في سورية بشكل غير قانوني. وفي المقام الأول، نرى في تلك المحاولات لاستعراض عضلاتهم الرغبة في التأثير على الوضع السياسي الداخلي في أمريكا وإنقاذ صورة الإدارة الأمريكية الحالية على الساحة الدولية في ضوء حملة الانتخابات الرئاسية المقبلة. وعلاوة على ذلك، فإن حقيقة أن هذه الأعمال قد تؤدي إلى استمرار تصعيد التوترات الدولية وأنها أدت إلى مقتل مدنيين لا تثير قلق الاستراتيجيين في واشنطن.

وتؤكد الأحداث الأخيرة أن الولايات المتحدة لا تبحث عن حلول للمشاكل في المنطقة ولم تسع حقا قط إلى إيجاد حلول لها. ولا يوجد منطق لأفعالهم سوى أنها جهد مبذول للحفاظ على مركزهم المهيمن في العالم بأي ثمن. ولذلك، حاولت واشنطن وستواصل محاولة مكافحة النار بالنار ومضاعفة الخلافات المزمنة داخل الشرق الأوسط إلى

الحد الذي يكون فيه ذلك مفيدا لحليفها الإسرائيلي. ولا جدوى لأن نثق في أن المؤسسة الأمريكية لديها أي حسن إدراك أو في أن لديها أي استعداد لمراعاة مصالح دول المنطقة. وفي 2 و 3 شباط/فبراير، شهدنا ذلك مرة أخرى.

إننا ندين بشدة العمل العدواني السافر الجديد الذي نفذته الولايات المتحدة ضد دولة ذات سيادة، والذي خلق المزيد من المخاطر وزاد من مستوى عدم الاستقرار في منطقة مشتعلة بالفعل. ومن الواضح أن ذلك الحادث، الذي نجتمع هنا لمناقشته اليوم، لا يؤدي إلا إلى زيادة التوترات الإقليمية الناجمة عن العنف غير المسبوق في قطاع غزة، حيث تستمر العملية الدموية اللاإنسانية التي تشنها إسرائيل منذ أربعة أشهر والتي تتستر عليها الولايات المتحدة والدول التي تدور في فلكها بكل قوتها، بما في ذلك عرقلة جهود مجلس الأمن لفرض وقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

في نهاية المطاف، يمكننا أن نرى بوضوح أن تصعيد العنف قد تجاوز بالفعل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ليس إلى الحدود بين إسرائيل ولبنان فحسب، ولكن أيضا إلى البحر الأحمر واليمن. ومن الواضح أن أعمال العنف الأحادية الجانب التي تقوم بها واشنطن وحلفاؤها لا تؤدي إلا إلى تفاقم الفوضى في المنطقة، مما يبطل الجهود الدولية الرامية إلى إعادة إحلال السلام في الشرق الأوسط وإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يدين إدانة قاطعة تلك الأعمال العبثية التي ترتكبها واشنطن وحلفاؤها في الشرق الأوسط والتي تنتهك سيادة العراق والجمهورية العربية السورية.

**السيد سوا** (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. ونود أيضا أن نشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لسورية وإيران والعراق في هذه الجلسة.

وتشعر سيراليون بقلق بالغ إزاء التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط فيما يتعلق بمقتل ثلاثة عسكريين من الولايات المتحدة في الأردن يوم الأحد، 28 كانون الثاني/يناير. وندين بشدة الهجوم غير المبرر وقتل الجنود الثلاثة. بيد أن الهجمات أدت إلى ضربات جوية انتقامية شنتها الولايات المتحدة على أهداف في العراق وسورية. وبينما نحيط علما بحكم ميثاق الأمم المتحدة بشأن الحق في الدفاع عن النفس، الذي يسمح للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالرد على هذه الهجمات غير المبررة، فإننا نحث على أن يكون الرد مدروسا، تماشيا مع القانون الدولي. ونحث جميع الأطراف المعنية بشكل خاص على العمل من أجل تحقيق الهدوء ووقف التصعيد حتى لا تتفاقم التوترات أو تزيد من تعريض استقرار المنطقة للخطر. فثمة احتمال أن يؤدي الهجوم على جنود الولايات المتحدة والرد الذي أعقبه إلى حدوث تصعيد أو أن يُستخدم كذريعة لتصعيد النزاعات الجارية في المنطقة. وفي حين أنه لا يمكن أن يكون هناك مبرر للهجمات غير المبررة وهجمات الحوثيين في البحر الأحمر، فإن الحرب والأزمة الإنسانية في غزة يخيمان بشدة على المنطقة. وفي هذا السياق، تكرر سيراليون دعوتها إلى وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية في غزة وإلى إجراء حوار بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة في المنطقة بغية تجنب استمرار التصعيد العسكري. ونحث جميع الأطراف على إعطاء الأولوية لرفاه المدنيين والسعي إلى وقف التصعيد من خلال تسوية دبلوماسية وسلمية.

وندعو إلى وقف التصعيد بهدف تجنب امتداد النزاع في غزة إلى عموم الشرق الأوسط. وكما سبقت الإشارة، فإننا نشهد حوادث خطيرة في البحر الأحمر واليمن، فضلا عن تصاعد التوترات على طول الحدود بين إسرائيل ولبنان. وفي ضوء تلك التطورات، تدعو سيراليون على وجه الاستعجال الجهات المعنية والأطراف ذات الصلة إلى العمل مع الأمم المتحدة بروح من التعاون والإنسانية والدبلوماسية بغية منع استمرار تدهور الحالة الإنسانية والأمنية في الشرق الأوسط.

في الختام، تدعو سيراليون إلى وقف التصعيد وتجديد الالتزام بمبادئ القانون الدولي وبالحل السلمي للنزاعات وبضبط النفس عند اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من تفاقم انعدام الأمن والمعاناة

الإنسانية. فلنسعى بشكل جماعي لتعزيز الاستقرار والسلام الدائم في الشرق الأوسط.

**السيد جانغ جون** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. ونرحب بحضور ممثلي والعراق وسورية في هذه الجلسة، وأتطلع إلى سماع المزيد من التفاصيل في بياناتهم في وقت لاحق.

تسببت الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة مؤخرا على مواقع متعددة في سورية والعراق في خسائر بشرية فادحة وهي تشكل انتهاكا خطيرا لسيادة سورية والعراق واستقلالهما وسلامتهما الإقليمية. وقد أشارت الولايات المتحدة إلى أن العمليات العسكرية ذات الصلة ستستمر، وتشعر الصين بقلق بالغ إزاء الحالة. ونرفض أي عمل ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويتعدى على السيادة الإقليمية للبلدان الأخرى وأمنها. وبينما نتكلم الآن، فإن الحالة في الشرق الأوسط على وشك الخروج عن نطاق السيطرة. ويواجه المجتمع الدولي المهمة العاجلة المتمثلة في تخفيف حدة التوترات ومنع أي زيادة في تصعيد النزاع. وفي حين نواجه هذا الوضع المعقد، يجب أن نكون واضحين في إجاباتنا على الأسئلة التالية: من الذي يصنع المخاطر في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر؟ ومن الذي ينخرط في الاستخدام المفرط للقوة؟ ومن الذي يضلل الرأي العام؟ وفيما يتعلق بتلك المسائل، يجب أن نحترم الحقائق وأن نتمسك بالعدالة وأن نلتزم بمبادئنا. فمن الخطأ ببساطة السماح لمن هم أعلى صوتا بتحديد التوجه العام أو بأن يكون القول الفصل لأصحاب القبضة الأشد. والواقع أن التطورات الأخيرة قد أجابت بالفعل بصراحة على تلك الأسئلة.

فيما يتعلق بالموضوع قيد المناقشة، تدعي الولايات المتحدة أن ما تتخذه من إجراءات كان ردا على الهجمات التي شُنت على جيشها ولحماية أمنها. بيد أن العراق وسورية أعربا بالفعل عن رفضهما وإدانتهما بقوة لتلك الأعمال. وتدعي الولايات المتحدة أنها لا تسعى إلى التسبب في نزاع في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر، لكنها في الواقع تفعل العكس تماما. فلا شك في أن أعمالها العسكرية تثير اضطرابات جديدة في المنطقة وتزيد من حدة التوترات. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الوسائل العسكرية ليست حلا وأن الاستخدام المفرط للقوة لا يمكن إلا أن يفضي إلى أزمات أكبر. ومما لا شك فيه أن إجراءات الولايات المتحدة ستؤدي إلى تفاقم الحلقة المفرغة من العنف المتبادل في الشرق الأوسط، الذي شهدنا أمثلة كثيرة جدا عليه في الماضي.

ونحث الأطراف المعنية على التزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والتقيد بحسن نية بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي واحترام سيادة البلدان الأخرى وسلامتها الإقليمية ووقف العمليات العسكرية غير القانونية ومنع زيادة تصاعد التوترات في المنطقة أو حتى خروجها عن نطاق السيطرة. ولا بد من التأكيد على أن السبب الأساسي لتصاعد التوترات في الشرق الأوسط خلال الأشهر القليلة الماضية هو الفشل في تنفيذ وقف لإطلاق النار في غزة. وقد أكدت الصين مرارا وتكرارا أن الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة شرط مسبق حاسم وأساسي لتحقيق أي شيء آخر وأولوية قصوى للجهود الدبلوماسية الدولية. وينبغي لجميع الأطراف أن تستجيب للنداء القوي وتوافق الآراء الساحق من جانب المجتمع الدولي وأن تدعم مجلس الأمن في اتخاذ إجراء حازم لتعزيز وقف فوري لإطلاق النار وإنقاذ الأرواح وتخفيف حدة الكارثة الإنسانية واحتواء أي امتداد للنزاع. وندعو البلد المعني إلى إبداء الإرادة السياسية والعزم واتخاذ خطوات عملية بقدر أكبر لحماية السلام والاستقرار الإقليميين والإحجام عن الحسابات الجيوسياسية الأنانية والاضطلاع بالدور البناء الذي نتوقعه منه.

إن العالم اليوم يزداد خطورة، ويواجه السلام والأمن الدوليان تحديات جسيمة. إننا نقف عند مفترق طرق حاسم. فمصير عالمنا ومستقبله على المحك. ونعتقد أنه في عالم يتعامل مع تغييرات وفوضى متشابكة، يجب علينا أن نحافظ على شعورنا بالانتماء إلى مجتمع واحد ورؤيتنا لمستقبل مشترك للبشرية وأن نعي تماما أن لجميع البلدان مصيرا مشتركا ومستقبلا مترابطا. إننا جميعا في نفس القارب. ولا يمكن تحقيق أمن بلد على حساب البلدان الأخرى. ويجب أن يظل كل بلد

ملتزما بصون الأمن المشترك وتحقيق التنمية المشتركة وبناء مستقبل مشترك. ويجب أن نلتزم بتعددية الأطراف الحقيقية وأن نحافظ على الدور الأساسي للأمم المتحدة وأن نبني عالما متعدد الأقطاب يقوم على المساواة والنظام وأن نعزز العولمة الاقتصادية الشاملة للجميع وأن نعمل معا لبناء عالم يسوده السلام الدائم والأمن العالمي.

**السيد بن جامع** (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ غيانا على ترؤسكم مجلس الأمن لشهر شباط/فبراير وأن أؤكد لكم دعم الجزائر الكامل. وأود كذلك أن أعرب عن إعجابنا بالسفير دو ريفيير وقيادة فريقه القديرة للمجلس في الشهر الماضي. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيدة ديكارلو على إحاطتها المتبصرة.

يقف الشرق الأوسط على حافة الانهيار. ومن المرجح أن تؤدي الضربات الجوية التي استهدفت العراق وسورية خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي إلى تفاقم الوضع غير المستقر بالفعل وقد تفضي إلى مزيد من التصعيد. وفي هذا السياق، نؤكد دعمنا الثابت لسيادة العراق وسورية وسلامتهما الإقليمية وأمنهما. إن شعبينا الشقيقين في سورية والعراق يستحقان العيش في سلام وازدهار. وفي ضوء تلك الظروف الحرجة، نشجع على ضبط النفس وتجنب أي تصعيد. ولا يمكن أن تتحمل المنطقة عبء مزيد من التوترات. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن القوة ليست ولن تكون أبدا طريقا نحو السلام والاستقرار. ويشهد التاريخ على أن القوة لا تسبب سوى الخراب وعدم الاستقرار وتعزز العداء. واليوم، نحث على الحوار والعمل الجماعي لتجاوز الخلافات وتعزيز الرخاء المشترك. فلنضع جانبا مفاهيم العنف والردع والعقاب ونعمل جنبا إلى جنب لكي يسود السلام في الشرق الأوسط.

ويتطلب تحقيق الاستقرار الحقيقي في الشرق الأوسط أن نعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار معالجة شاملة. ويجب أن نستثمر في الحلول الطويلة الأجل الكفيلة بمنع المزيد من المعاناة وتمهيد الطريق للسلام الدائم في المنطقة. والوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية هو حجر الزاوية في ذلك المسعى. ومنذ بداية العدوان على الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، دق بلدي، الجزائر، ناقوس الخطر محذرا من خطر حدوث تداعيات إقليمية في مناسبات عديدة. ومما يؤسف له أن الحالة أصبحت واقعا مدمرا وتجبرنا على مضاعفة جهودنا لوقف التصعيد المحتمل في جميع أنحاء المنطقة. إن شعوب هذه المنطقة، شأنها شأن جميع مواطني العالم، تتوق إلى السلام والتنمية والازدهار. وقد حان الوقت لكي يستعيد مهد الحضارة استقراره. وتكمن الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف في الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة.

**السيدة باربرا وودوارد** (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

تؤيد المملكة المتحدة تأييدا كاملا جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن الدوليين وتعزيزهما، بما في ذلك في العراق وسورية. ونحن ملتزمون بتخفيف حدة التوترات في الشرق الأوسط. وندين الهجمات المتعددة التي شنتها جماعات مسلحة متحالفة مع إيران منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 على التحالف الدولي ضد داعش وعلى القواعد العسكرية العراقية في سورية والعراق. وعلى الرغم من التحذيرات، استمرت الضربات وزادت كثافتها، حيث أسفر هجوم وقع في 28 كانون الثاني/يناير عن مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وإصابة كثيرين آخرين. ونؤيد تأييدا تاما حق الولايات المتحدة في الدفاع عن النفس والرد.

ولا يزال داعش يشكل تهديدا خطيرا لتلك البلدان وللمنطقة ككل. وفي الشهر الماضي، شن أكبر هجوم له منذ سنوات في إيران. وما فتئت قدرته على تنفيذ هجمات والتمكين من تنفيذها والإيعاز بشنها تشكل أحد أخطر التهديدات الإرهابية في العالم. والهدف الوحيد للتحالف العالمي، والمملكة المتحدة عضو رئيسي فيه، هو مواجهة داعش. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع شركائها في مكافحة الإرهاب في العراق وسورية من أجل التصدي لتهديد داعش ومنع ظهوره من جديد. إن دعم إيران السياسي والمالي والعسكري للجماعات المسلحة يزعزع استقرار المنطقة ويهدد قدرتنا الجماعية على

مواجهة داعش. ولذلك، ندعو النظام إلى كبح جماح تلك الجماعات واتخاذ إجراءات فورية لمنع وكلائه وشركائه في العراق وسورية واليمن من تنفيذ المزيد من الهجمات. وكما قلت في وقت سابق، نحن ملتزمون بتخفيف حدة التوترات الإقليمية.

إن هجمات الحوثيين المستمرة على السفن التجارية والعسكرية في البحر الأحمر غير قانونية وغير مقبولة. وأوضح المجلس في القرار 2722 (2024) أننا ندين هجمات الحوثيين وندعو إلى وقفها. وأعرب المجلس عن الدعم للجهود الدولية الرامية إلى تعزيز حماية النقل البحري في البحر الأحمر. وتهدف إجراءاتنا ووجودنا في البحر الأحمر إلى حماية أرواح الأبرياء والحفاظ على حرية الملاحة والحيلولة دون شن مزيد من الهجمات على عمليات النقل البحري. لقد تصرفنا، جنبا إلى جنب مع حليفتنا الولايات المتحدة وبدعم من العديد من الشركاء الدوليين، دفاعا عن النفس ووفقا لمبدأ سيادة القانون. ونحن ملتزمون بالعمل مع جميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي لحماية السلام والأمن الدوليين في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم.

**السيدة غات** (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر السفير دو ريفيير على رئاسة فرنسا لمجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أعرب عن دعم مالطة لغيانا خلال رئاستها لهذا الشهر.

وأشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. كما قلنا في مناسبات عديدة، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تثير قلقا بالغا. ونشعر أيضا بقلق كبير إزاء استغلال المليشيات والجماعات المسلحة حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط للانخراط في أنشطة ما فتئت تفاقم السياق الصعب والهش. ومن الأمثلة على ذلك التدهور السريع في حالة الأمن البحري في البحر الأحمر. ونكرر دعوتنا للحوثيين إلى الوقف الفوري لهجماتهم ونشدد على أهمية تجنب أي تصعيد آخر، على النحو المبين في القرار 2722 (2024). وتكتسي الحقوق والحريات الملاحية للسفن التجارية في البحر الأحمر أهمية حيوية ويجب احترامها وضمانها.

ونحث جميع الأطراف على مكافحة النفوذ الخبيث لجميع الجهات الفاعلة الآثمة والامتناع عن الأعمال التي قد تسهم في نشوب حرب أوسع نطاقا. وتظل حماية أرواح المدنيين ذات أهمية قصوى. ويجب أن يركز المجتمع الدولي والمجلس على العمل بسرعة لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات في المنطقة وتعزيز السبل المؤدية إلى سلام عادل ودائم، بناء على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. فكثيرا ما استخدمت أعمال الإرهاب لمفاقمة التوترات، ولا يمكننا ببساطة أن نسمح لأشخاص لا يعملون بحسن نية بعرقلة الحالة الراهنة المتوترة جدا. ونعتقد أن لمجلس الأمن دورا رئيسيا يؤديه في ذلك الصدد، وسنواصل دعم المبادرات الرامية إلى مساءلة أولئك المفسدين.

**السيد وود** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

لقد شنت الولايات المتحدة غارات جوية دقيقة في العراق وسورية، في 2 فبراير وبناء على توجيهات من الرئيس بايدن، ضد قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية والميليشيات التابعة لها. وقد اتخذ ذلك الإجراء الضروري والمتناسب ممارسة لحق الولايات المتحدة الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو الوارد في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

فقبل أقل من أسبوع، في 28 كانون الثاني/يناير، هاجمت الميليشيات المتحالفة مع إيران في العراق منشأة أردنية تستضيف قوات الولايات المتحدة المشاركة في الكفاح ضد تنظيم داعش. وفقد ثلاثة من أفراد القوات الأمريكية أرواحهم في ذلك اليوم، وأصيب كثيرون آخرون. إن هذه الخسارة مدمرة. وهذا أمر غير مقبول. وهجمات من هذا القبيل لا يمكن أن تستمر.

وقد دعت روسيا إلى عقد هذه الجلسة تحت ذريعة كاذبة مفادها أن الولايات المتحدة ليست لديها أسباب للرد على الهجمات التي قتلت أفرادا أمريكيين. ولذلك، يجدر بنا أن نكرر أن الإجراءات التي اتخذتها القوات الأمريكية في 2 شباط/فبراير ضرورية ومتناسبة، وتتسق مع القانون الدولي وممارسة لحق الولايات المتحدة الأصيل في الدفاع عن

النفس. كما إننا ذكرنا مرارا وتكرارا، في رسائل سابقة إلى مجلس الأمن، أن الولايات المتحدة ستتخذ المزيد من الإجراءات للرد على الهجمات أو التهديدات بالهجوم في المستقبل ضد رعايا الولايات المتحدة وموظفيها ومرافقها.

ومن المؤكد أن هذه الضربات الأخيرة تندرج ضمن هذه الفئة. فهي تهدف إلى حماية موظفي الولايات المتحدة والدفاع عنهم، بمن فيهم أولئك الموجودون في الأردن، الذين يدعمون العمليات ضد داعش لضمان عدم عودة الجماعة الإرهابية إلى الظهور. وقد نجحت الضربات في إضعاف قدرات الميليشيات المدعومة من إيران، وردع وتقويض قدرتها على شن المزيد من الهجمات. وشملت المنشأة التي تعرضت للقصف عمليات القيادة والسيطرة ومراكز الاستخبارات والصواريخ والقذائف والمركبات الجوية بدون طيار ومرافق سلسلة الإمداد بالذخائر اللوجستية. واستخدمت قوات حرس الثورة الإسلامية والميليشيات التابعة لها تلك المنشآت لمهاجمة قوات الولايات المتحدة وقوات التحالف. وقد اختيرت هذه الأهداف بعناية لتفادي وقوع إصابات بين المدنيين، واستندت إلى أدلة واضحة لا يمكن دحضها على أنها كانت مرتبطة بالهجمات على موظفي الولايات المتحدة في المنطقة. وقد أوضح الرئيس بايدن أن هذه الضربات كانت بداية ردنا على الهجوم الدامي على البرج 22، في شمال شرق الأردن.

كما أود أن أؤكد أن هذه الضربات منفصلة ومستقلة عن ضربات التحالف في اليمن، والتي كانت ردا على هجمات الحوثيين الخارجة عن القانون المدعومة من إيران على السفن البحرية والشحن الدولي في البحر الأحمر. وأود أن أكون واضحا: إن الولايات المتحدة لا ترغب في المزيد من الصراع في منطقة نعمل فيها بنشاط لاحتواء الصراع في غزة ووقف تصعيده. ونحن لا نسعى إلى صراع مباشر مع إيران. لكننا سنواصل الدفاع عن موظفينا ضد الهجمات غير المقبولة.

وتنشر قوات الولايات المتحدة والتحالف في جهودنا المشتركة لضمان هزيمة داعش هزيمة دائمة. وكما أبلغنا في رسائل عديدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن منذ 18 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت جماعات الميليشيات المتحالفة مع إيران تلك القوات في العراق وسورية، والآن في الأردن، أكثر من 165 مرة. وقدمت إيران الدعم للعديد من تلك الهجمات، التي كانت مماثلة للهجوم الذي وقع في 28 كانون الثاني/يناير. وأسفر العديد منها عن وقوع إصابات، بما في ذلك بين شركائنا العراقيين. وقد حذرت الولايات المتحدة إيران مرارا وتكرارا، وفي بعض الحالات بشكل مباشر، من شن هجمات على موظفي الولايات المتحدة، ومع ذلك لم تكبح إيران جماح وكلائها المتطرفين. بل على العكس من ذلك، تواصل إيران تصعيد التوترات في جميع أنحاء المنطقة من خلال التمكين لهجمات هؤلاء الوكلاء الدامية. ولا يمكن لإيران أن تنكر دورها في التمكين لتلك الهجمات ضد قوات الولايات المتحدة، أو مسؤوليتها عن هذا التصعيد.

ولذلك، فإننا ندعو كل عضو في المجلس، ولا سيما الذين لديهم قنوات مباشرة مع إيران، إلى الضغط على قادة إيران لكبح جماح ميليشياتهم ووقف هذه الهجمات. كما يجب عليهم الضغط على النظام السوري لوقف منح إيران منصة لزعزعة استقرار المنطقة.

وكما أوضح الرئيس بايدن، لن نتردد في الدفاع عن موظفينا وتحميل المسؤولية لكل الذين يؤذون الأمريكيين. وذلك ينطبق بالتأكيد على إيران ووكلائها. ولذلك سنواصل ممارسة حقنا في الدفاع عن النفس في الوقت والمكان اللذين نختارهما، وسنواصل محاسبة إيران والجماعات التابعة لها على أعمالها المزعزعة للاستقرار.

**السيد هوانغ** (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها حسنة التوقيت.

في البداية، يعرب وفد بلدي عن قلقه البالغ إزاء التصعيد الإقليمي منذ الهجمات الإرهابية الشنيعة التي شنتها حماس والعمليات العسكرية الإسرائيلية اللاحقة في قطاع غزة. وقد واصل الحوثيون هجماتهم العشوائية على السفن التجارية، معرضين التدفق الحر للتجارة في البحر الأحمر للخطر. وحالة قرع طبول الحرب عبر الخط الأزرق، بين إسرائيل ولبنان، مستمرة. ومما زاد من زعزعة استقرار هذا الوضع القابل للاشتعال، أن الجماعات المسلحة في العراق وسورية شنت سلسلة من

الهجمات ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف في المنطقة. وحتى سفارة الولايات المتحدة في بغداد استهدفت بتلك الهجمات الصاروخية في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، وأدت تلك الهجمات إلى ضربات شنتها قوات الولايات المتحدة ردا على ذلك.

إننا ندعو الجماعات المسلحة في المنطقة إلى وقف أعمالها الاستفزازية التي تقوض الأمن والاستقرار الإقليميين. ونحيط علما، في ذلك الصدد، بالتدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة للحد من خطر التصعيد في الدفاع عن أفرادها ومنشآتها. وفي الوقت نفسه، نلاحظ مع التقدير أن الأطراف ذات الصلة في المنطقة أعربت عن استعدادها لتجنب تصعيد الصراع.

وقد نفذت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة عمليات عسكرية، خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، ردا على التهديدات المستمرة التي يشكلها الحوثيون على الرغم من اعتماد القرار 2722 (2024)، الذي يحث الحوثيين على وقف هجماتهم في البحر الأحمر.

ولا تزال الحالة في إسرائيل وغزة خطيرة، مع وجود خطر كبير من امتداد آثارها إلى أجزاء أخرى من المنطقة. وقبل كل شيء، فإن أي محاولات لاستغلال الوضع سياسيا والمخاطرة بالاستقرار الإقليمي في هذه اللحظة المتقلبة، حيث يمكن أن يؤدي سوء التقدير عن غير قصد إلى توتر، غير مقبولة. والمطلوب في هذا المنعطف هو التركيز على الدبلوماسية ودعمها لتعزيز الأمن الإقليمي والنهوض بتجارة أكثر أمانا وبتدفق الطاقة.

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة إنجازات هامة حققها الشعب العراقي في المجالين السياسي والأمني، ولا بد من التمسك بتلك الإنجازات وتوسيع نطاقها. وفي الوقت نفسه، وبما أن الأوضاع الأمنية والإنسانية الحالية في سورية لا تزال مزرية للغاية، ينبغي تكثيف انخراط الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية لتقديم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وكذلك نردد ما قالته الحكومة العراقية من أن التطورات الإقليمية الأخيرة لا تعرض الاقتصاد العالمي للخطر فحسب، بل كذلك تقوض الجهود الإقليمية لمحاربة تنظيم داعش. ويجب علينا ألا ننسى الإرهاب والكارثة التي لا يمكن تصورها التي ألحقها داعش بالمنطقة منذ عام 2014 فصاعدا. وقد رأينا بوضوح أن تهديدات داعش لا تزال مستمرة، حيث أعلنت الجماعة مسؤوليتها عن التفجير الدامي في مدينة كرمان، بإيران، الشهر الماضي. ولا يزال خطر عودة ظهور تنظيم داعش قائما في المنطقة، كما قيم الأمين العام في تقريره الأخير عن هذا الموضوع (S/2023/568). وفي ذلك الصدد، تهدد الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات المسلحة ضد الولايات المتحدة وقوات التحالف بتقويض الجهود الجارية لمحاربة داعش في المنطقة.

في الختام، ستبذل جمهورية كوريا جهودا لدعم الدبلوماسية ولمنع الآثار غير المباشرة بعيد المدى على المنطقة وخارجها.

**السيد مونتالفو سوسا** (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أحيط علما مع التقدير بالمعلومات التي قدمتها وكيلة الأمين العام ديكارلو. وأنوه بحضور ممثلي سورية وإيران والعراق في هذه القاعة.

يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء تصاعد العنف في الأسابيع الأخيرة في الشرق الأوسط، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ويعرض حياة السكان المدنيين وسلامتهم للخطر. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية رئيسية في هذه المسألة ومسؤولية عن إرساء أسس السلام المستدام في المنطقة.

لقد أودت الهجمات التي وقعت في 2 شباط/فبراير في عدة مدن في العراق وسورية، ردا على الاعتداء الذي وقع في 28 كانون الثاني/يناير في الأردن، بحياة عشرات الجنود والمدنيين على حد سواء.

وتدعو إكوادور جميع الأطراف إلى ضبط النفس وتذكر بالالتزام بالعمل وفقا لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس ذات الصلة. وتؤيد إكوادور دعوات الأمين العام إلى ضبط النفس وتحث جميع الأطراف المعنية على وقف إطلاق النار وتشجيع استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية لتسوية الحالة الحرجة الراهنة. ويشجع بلدي أيضا جميع الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات ويدعو الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأي عمل من أي نوع من شأنه أن يزيد من تفاقم الحالة الحساسة في الشرق الأوسط.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على الحاجة الملحة إلى بذل جهود منسقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز مكافحة الإرهاب وضمان حماية المدنيين وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى ضمان وصول المعونة الإنسانية.

**السيد جبوغار** (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ بلدكم، غيانا، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. ونحن على ثقة تامة بأنكم ستكونون بمثابة منارة لنا في المناقشات الصعبة التي سنجريها في شباط/فبراير وأنكم ستوجهوننا خلال الشهر. وأود أيضا أن أشكر فرنسا والسفير دو ريفيير وفريقه على قيادتهم خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أيضا أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

مع كل يوم يمر، تزداد الحالة في الشرق الأوسط اضطرابا. ولدينا شعور متزايد بالعجز إزاء امتداد النزاع في غزة بشكل متزايد إلى عموم المنطقة. ويتعرض وجود التحالف في العراق لتهديد متزايد جراء الهجمات المكثفة التي يمكن أن تقوض التقدم المحرز في البلد. وفي الوقت نفسه، فإن الوضع في سورية آخذ في التدهور في ظل تزايد العنف والتوتر في الشمال الغربي والشمال الشرقي. ونشعر بقلق بالغ إزاء دورة العنف الحالية التي تتسبب في وقوع العديد من الإصابات بين المدنيين. ونود أن نذكر بأنه يجب على الجميع احترام القانون الدولي وأنه يجب كفالة حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في جميع الأوقات وتحت جميع الظروف.

وما زلنا نعتقد أن أفضل أمل لنا لوقف دوامة العنف والبدء في استعادة الهدوء في المنطقة الأوسع هو استعادة الهدوء في غزة. سموها ما شئتم: يجب أن تتوقف الغارات والقصف والقتل في غزة، وكذلك الهجمات على إسرائيل. ويجب إطلاق سراح الرهائن ويجب استعادة الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها لسكان غزة بالكامل. ونحث جميع الجهات الفاعلة في المنطقة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والعمل من أجل وقف التصعيد. كما ندعو البلدان التي يمكنها أن تمارس نفوذها على الجماعات من غير الدول إلى أن تفعل ذلك.

**السيد يامازاكي** (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديرنا لوكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات.

استمعت باهتمام إلى التفسير الذي قدمته الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وتلاحظ اليابان أن الولايات المتحدة ذكرت أنها شنت غارات جوية على منشآت لمقاتلين مرتبطين بإيران وجماعات أخرى في العراق وسورية، في أعقاب الهجوم على قوات الولايات المتحدة في الأردن في 28 كانون الثاني/يناير، من أجل وقف تصعيد الهجمات المستمرة التي تشنها تلك الجماعات. وتدرك اليابان أيضا أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى توسيع نطاق النزاع في الشرق الأوسط أو في أي مكان آخر وأنها تصرفت على هذا الأساس.

فالتوترات في الشرق الأوسط مرتفعة بالفعل، والحالة في الميدان شديدة التقلب. وكان للنزاع في غزة، الذي اندلع في 7 تشرين الأول/أكتوبر، تداعيات خطيرة في جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا السياق، تشعر اليابان بقلق بالغ لأن عددا من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والمليشيات والإرهابيين ما فتئوا يشنون هجمات وقد أشاروا إلى أنهم سيكثفون أنشطتهم العدائية. ولا يمكن تبرير تلك الأنشطة لأي سبب من الأسباب. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن أي عمل من الأعمال المزعزعة للاستقرار مثل نقل الأسلحة، بما في ذلك القذائف والطائرات المسيّرة وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة بالشؤون العسكرية إلى هذه الجهات من غير الدول.

فلا أحد يريد أن يرى استمرارا لدورة العنف وزيادة الخسائر في صفوف المدنيين. ولا تزال اليابان ملتزمة ببذل كل جهد ممكن، بالتعاون الوثيق مع زملائها أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، لاستعادة الأمن والاستقرار وإيجاد حلول مستدامة يمكن أن توقف القتال في المنطقة. إن عالمنا أمام مفترق طرق. ويجب أن نختار الطريق نحو السلام وليس الحرب.

**السيد هاوري** (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): نظرا لأن هذه أول جلسة مفتوحة لنا هذا الشهر، أود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة،

دعم سويسرا الكامل لكم خلال رئاستكم. وأود أيضا أن أهنئ فرنسا على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي. ونشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها التي فصلت التطورات في المنطقة.

تشعر سويسرا بالقلق إزاء التصعيد المستمر في المنطقة منذ بدء الأعمال القتالية في غزة والذي وصل إلى نقطة خطيرة مع الأحداث التي وقعت في الأيام العشرة الماضية – ليس في سورية والعراق فحسب، بل أيضا على طول الخط الأزرق وفي البحر الأحمر. وتشكل الحالة في المنطقة خطرا حقيقيا على السلام والأمن الدوليين.

وندعو جميع الأطراف – فضلا عن الجهات ذات النفوذ على تلك الأطراف – إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد. وعندما يتعلق الأمر باستخدام القوة، يجب اتخاذ أي إجراء بما يتفق تماما مع القانون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب استخدام جميع قنوات الاتصال المتاحة لتجنب سوء الفهم. ويمكن أن يكون لأي سوء تقدير عواقب وخيمة.

ومن الضروري تهدئة الحالة من أجل وقف التصعيد على الصعيد الإقليمي في أقرب وقت ممكن. إن الحلول السياسية وحدها هي التي يمكن أن تحقق السلام والأمن للمنطقة بأسرها. وعلى وجه الخصوص، من الضروري وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة. وفيما يتعلق بسورية، تذكر سويسرا بأن القرار 2254 (2015) يدعو إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني. أما بالنسبة للحالة في العراق، فإنها ستُناقش غدا حيث ستكون مدرجة على جدول أعمال المجلس. أخيرا، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وختاما، أؤكد مرة أخرى أنه يجب على المجلس أن يؤدي دوره كاملا للإسهام في تهدئة الحالة وفي إيجاد حلول سياسية للنزاعات في المنطقة.

**السيد دو ريفيير** (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلدي الكامل لرئاستكم للمجلس لشهر شباط/فبراير. كما أشكر السيدة ديكارلو على بيانها.

وتشعر فرنسا بقلق بالغ إزاء التصعيد الإقليمي الحالي في الشرق الأوسط. إن الضربات التي استهدفت الجنود الأمريكيين المشاركين في القتال ضد تنظيم داعش على الحدود السورية الأردنية في 28 كانون الثاني/يناير غير مقبولة. فهي تقوض الجهود الجماعية ضد تلك الجماعة الإرهابية وتهدد استقرار المنطقة بأسرها بتأجيج تصعيد العنف بطريقة تبعث على القلق. وقد دانت فرنسا تلك الأعمال وتعرب عن تضامنها الكامل مع الولايات المتحدة، التي التزمنا بها منذ عام 2014. وسنظل كذلك من أجل مكافحة آفة الإرهاب، إلى جانب بلدان المنطقة.

تشارك فرنسا في الحرب ضد داعش منذ عام 2014، ولا سيما إلى جانب شركائها في التحالف الدولي المناهض لتنظيم داعش. وفي العراق، ستواصل فرنسا دعم مكافحة الإرهاب التي تقودها السلطات العراقية، ما دامت تطلب ذلك، مع الاحترام الكامل للسيادة العراقية. إن فرنسا ملتزمة بأمن واستقرار العراق وإقليم كردستان المتمتع بالحكم الذاتي داخله. لقد دانت فرنسا الهجوم الذي نفذ باستخدام طائرات مسلحة مسيَّرة ضد مقر للقوات الكردية في كانون الأول/ديسمبر 2023، وكذلك الهجوم الذي وقع في 15 كانون الثاني/يناير 2024 في أربيل والذي أعلنت قوات حرس الثورة الإسلامية الإيرانية مسؤوليتها عنه. وتشكل تلك الأعمال انتهاكا لسيادة العراق ويجب أن تتوقف.

وفي سورية، نشعر بقلق عميق إزاء زيادة العنف على جميع الجبهات. إن الضحايا الرئيسيين هم المدنيون في الجزأين الشمال الشرقي والشمال الغربي – وخاصة في إدلب – وكذلك في المنطقة التي يسيطر عليها النظام. ويجب أن تتوقف هذه الأعمال العدائية، وفقا لقرارات المجلس. إن الاحتمال الوحيد للتوصل إلى حل عادل ودائم في سورية هو الشروع في عملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع على أساس القرار 2254 (2015)، الذي اتخذه المجلس بالإجماع.

وتدعو فرنسا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس في العراق كما في سورية. ويجب أن نفعل كل شيء لتجنب التأجيج في المنطقة. ومن الملح أن نبحث بشكل جماعي عن سبل إحداث انخفاض دائم في مستوى التوترات. يجب على أولئك الذين لديهم نفوذ على الجماعات

التي تهدد استقرار المنطقة استخدامه لوضع حد لهذا التصعيد وإيجاد طريق للسلام في المنطقة، من اليمن إلى لبنان، بما في ذلك العراق وسورية. وتقع على عاتق إيران مسؤولية جسيمة في هذا الصدد. نواصل تحذير إيران من أي محاولة للتصعيد الإقليمي، ونطلب منها أن توقف فورا أعمالها المزعزعة للاستقرار. وستواصل فرنسا، من جانبها، العمل على منع تأجيج النزاع في الإقليم.

**السيد بامبيسا** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر موزامبيق رئاسة الغيانية على عقد هذه الجلسة العاجلة. ونحن ممتنون للسيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، على أفكارها الثاقبة بشأن الموضوع قيد النظر.

لقد تناول المجلس الحالة في الشرق الأوسط في مناسبات عديدة. واليوم، نأتي إلى هنا بقلق عميق إزاء التطورات مؤخرا في المنطقة، التي تشمل المواجهات العسكرية التي تهدد السلم والأمن ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم بأسره أيضا. والهجمات الانتقامية مؤخرا في اليمن وسورية والعراق مثال على ذلك. إنها تؤدي إلى تفاقم الدورة الحالية من المواجهة والحرب السائدة بالفعل في المنطقة. ومن المرجح أن تؤدي هذه الهجمات إلى تصعيد التوترات، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية غير مباشرة في الشرق الأوسط بأكمله وخارجه. ونرى أن الدول الأعضاء ملزمة في جميع الأوقات بميثاق الأمم المتحدة، الذي يلزمها بتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلام والأمن والعدالة للخطر.

وقد وقعت هذه الهجمات في وقت كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وقطر ومصر تجري اتصالات دبلوماسية بهدف إنهاء الحرب المدمرة والدموية بين إسرائيل وحماس. وفي ذلك الصدد، نردد وجهة نظر الأمين العام بأنه مع اشتداد الأعمال القتالية بين إسرائيل وحماس والجماعات الأخرى في غزة، هناك خطر امتداد إضافي لهذا النزاع، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مدمرة على المنطقة بأسرها.

وفي مواجهة التوترات المتصاعدة في الشرق الأوسط، من المهم لجميع الأطراف المعنية أن تخفف من حدة التوتر على وجه السرعة، وأن تتجنب المواجهة المسلحة، وأن تنخرط في حوار مُجدٍ ومسؤول وبناء، وأن تعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي طويل الأجل. إننا بحاجة إلى تعزيز حل يعالج الأسباب الجذرية للنزاع السائد في المنطقة. وبصفتنا مجلس الأمن، فإن ولايتنا تتطلب منا أن نوحد جهودنا في ذلك الاتجاه باتباع طريق الحوار والدبلوماسية بغية تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة غيانا.

وأود أن أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على المعلومات التي قدمتها. ونقدر تقييم الأمم المتحدة ونرحب برصد المنظمة المستمر للحالة. أنوه أيضا بحضور ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والعراق.

ويشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء الحالة المحفوفة بالمخاطر السائدة في الشرق الأوسط واحتمال تأجج النزاع واتساع رقعته في الإقليم. ويجب أن يقلقنا جميعا هذا الخطر. وتدين غيانا الهجمات التي أسفرت عن مقتل ثلاثة جنود من الولايات المتحدة. ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع خسائر في صفوف المدنيين في الرد الذي تلى ذلك. ونرى أن من المهم ألا يدخر أي جهد لتفادي التهديدات والاستفزازات الجديدة التي يمكن أن تزيد من تأجيج التوترات في منطقة محاصرة بالفعل بالنزاع والأزمة الإنسانية المتفاقمة. وتحث غيانا على توخي الحذر الواجب في التصدي لتلك التحديات. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحث على الاحترام الواجب لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وترى غيانا كذلك أنه يجب على المجلس ألا يتوانى في البحث عن حلول للتحديات الأمنية الراهنة في المنطقة، ولا سيما الحالة في غزة، ولا في الجهود الرامية إلى تجنب نزاع إقليمي أوسع نطاقا مزعزعا للاستقرار. وفي ذلك الصدد، تكرر غيانا دعوتها إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة، حيث قتلت أعداد غير مسبوقة من الفلسطينيين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب على المجلس أن يتحد لإحلال السلام في فلسطين وإسرائيل، ووضع حد لهذه المأساة الإنسانية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

**السيد الضحاك** (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أود بداية أن أهنئكم بانتخاب بلدكم الصديق، غيانا، لعضوية مجلس الأمن ورئاستكم لأعمال المجلس لهذا الشهر. ونتمنى لكم النجاح في هذه المهمة.

يتوجه وفد بلدي بالشكر للوفد الدائم للاتحاد الروسي على طلبه عقد هذا الجلسة الطارئة ردا على العدوان الخطير الذي ارتكبته الإدارة الأمريكية على أراضي الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق الشقيقة فجر يوم السبت الماضي.

وما يمثله هذا العدوان من تهديد للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وانتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، هو أمر يستدعي من مجلس الأمن الإدانة والشجب.

لقد أدى العدوان الأمريكي إلى استشهاد 37 شخصا، بين عسكريين ومدنيين، وإصابة 34 غيرهم بإصابات بالغة، وتدمير عدة أبنية سكنية يقطن فيها العديد من الأسر، ومبنى مدرسي، إضافة إلى إلحاق أضرار بالغة بالعديد من المنشآت والسيارات المدنية. ولم تسلم المواقع التاريخية من هذا العدوان الذي استهدف أيضا قلعة الرحبة الأثرية.

لقد استمعنا اليوم لنفس الحجج الواهية والادعاءات المضللة التي تروج لها الإدارة الأمريكية لمحاولة تبرير اعتداءاتها المتكررة، بما في ذلك تقديمها تفسيرا مشوها لأحكام الميثاق، وخاصة المادة 51 منه، متجاهلة أنه لا يحق لمحتل ممارسة الدفاع عن النفس، وأن الأسباب الجذرية لما تشهده منطقتنا من نزاعات ومعاناة وعدم استقرار مردها السياسات الخاطئة والهدامة للولايات المتحدة ودعمها الأعمى غير المحدود لكيان الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه الوحشية، بما فيها جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني منذ ما يزيد على 120 يوما، واستثمارها في الإرهاب المتمثل في تنظيمي داعش وجبهة النصرة/هيئة تحرير الشام وغيرهما من المجموعات الإرهابية والميليشيات الانفصالية، ونشرها للفوضى والدمار.

لقد حرصت حكومة بلدي من خلال بياناتها ورسائلها الرسمية على مطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته إزاء أعمال العدوان المتكررة والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها الولايات المتحدة الأمريكية ضد سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها واستقلالها. وبطبيعة الحال، فإنه لا يمكن لمداخلة أمام المجلس الموقر أن تحيط بكل تلك الانتهاكات، فالإدارات الأمريكية المتعاقبة استغلت مسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن وأمعنت بالتدخل في شؤون الدول الأخرى، بما فيها بلدي سورية، وتشكيل التحالفات العسكرية اللاشرعية خارج مظلة الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وشن أعمال العدوان والاحتلال وممارسة الضغط والابتزاز ومعاقبة الشعوب وخنقها بالتدابير القسرية الانفرادية والحصار اللاإنساني واللاأخلاقي. كل ذلك في تغليب لقانون القوة على حساب قوة القانون.

وللأسف، فقد عرقلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة عمل مجلس الأمن وشلت قدرته على النهوض بالمسؤولية الأساسية التي أناطتها الدول الأعضاء به لحفظ السلم والأمن الدوليين، وضمنت بذلك لوكلائها في منطقتنا، وفي مقدمتهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي والتنظيمات والمليشيات الإرهابية، مواصلة ارتكاب أبشع الجرائم والإفلات من أي عقاب.

ترفض الجمهورية العربية السورية جملة وتفصيلا كل الذرائع التي تحاول الإدارة الأمريكية استخدامها لتبرير عدوانها الذي لا يأتي إلا لهدف واحد هو حماية أدواتها في المنطقة، بما فيها تنظيمي داعش وجبهة النصرة/هيئة تحرير الشام والكيانات والمجموعات الإرهابية الأخرى والميليشيات الانفصالية التي ما كان لها أن تواصل جرائمها بحق الشعب السوري لولا الدعم المتعدد الأوجه الذي تقدمه الولايات المتحدة وحلفاؤها لها.

ترفض سورية أيضا رفضا قاطعا أن تكون أراضي الدول الأعضاء ودماء أبنائها منصة لإطلاق الحملات الانتخابية الأمريكية واستعراض

القوة الغاشمة في تقويض لقيم العدالة والقانون ومبدأ الأمن الجماعي الذي تأسست عليه منظمة الأمم المتحدة.

وتؤكد سورية أن هذا العدوان الأمريكي الآثم الذي يتكامل مع الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية وجرائم التنظيمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية لن يثنيها عن مواصلة السعي وبكل السبل المشروعة لتحرير أراضيها كاملة من الوجود العسكري الأجنبي اللا شرعي والقضاء على الإرهاب وإعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون وضمان أمن ورفاه الشعب السوري.

ختاما، تطالب بلادي الإدارة الأمريكية بالتخلي عن سياساتها الخاطئة والهدامة في المنطقة، وإنهاء وجودها العسكري اللاشرعي على الأراضي السورية والكف عما تتسبب به من معاناة للسوريين جراء فرضها للتدابير القسرية اللاإنسانية ونهبها للثروات الوطنية ودعمها للتنظيمات الإرهابية والمليشيات الانفصالية. وتشدد بلادي على وجوب إحجام الإدارة الأمريكية عن التسبب بالمزيد من التصعيد في منطقتنا في الوقت الذي تعمل فيه جل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لوقف جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، واعتداءات إسرائيل المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية والأراضي العربية الأخرى.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد الفتلاوي** (العراق): في البداية، أود أن أتقدم بالتهنئة إلى سعادة السفيرة كارولين رودريغز – بيركيت، الممثلة الدائمة لغيانا، على تولي بلدها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما نثمن الجهود التي بذلتها فرنسا في رئاستها للمجلس في الشهر الماضي. وأقدم الشكر لسعادة السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها التي قدمتها في هذه الجلسة.

ونقدر الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم، في ظل الظروف الراهنة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إذ يدرك العراق أن الأزمات في منطقتنا مترابطة مع بعضها البعض. سبق وأن حذر العراق من أن التصعيد والتطورات الخطيرة التي تشهدها المنطقة ستؤدي إلى تداعيات وخيمة على الشرق الأوسط وتوسيع رقعة الصراع وزعزعة السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وتواصل حكومة جمهورية العراق على الصعيد الخارجي المضي قدما في نهج دبلوماسية التوازن وتأسيس مبدأ العراق المتمكن في علاقاته الخارجية مع محيطه الإقليمي والمجتمع الدولي، وبناء دوره الريادي والطبيعي في المنطقة والعالم. وينعكس هذا النهج في الانفتاح الإقليمي والعالمي الذي شهده العراق.

وسعى العراق على مدى السنين الماضية إلى أن يكون عامل ومصدر استقرار في محيطه الإقليمي والدولي، وأن تكون علاقاته مع جميع الدول ودول الجوار علاقات متوازنة مبنية على مبادئ حسن الجوار والمصالح والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة. ويؤكد على ضرورة عدم تصدير المشاكل الداخلية للدول إلى الخارج، لأن ذلك سيضر بمصلحة استقرار وأمن المنطقة برمتها، وينعكس سلبا على أوضاعها الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، تمكن العراق من خلال اتباع الدبلوماسية الواقعية من تجسير الفجوات وتقريب وجهات النظر بين السياسات المتناقضة في المنطقة.

يتعرض العراق بين الحين والآخر لاعتداءات متكررة من قبل بعض الدول الصديقة والحليفة ودول الجوار. والغريب أن روابط الحكومة العراقية مع هذه الدول والحكومات هي متميزة، إلا أن هذه الاعتداءات التي تطال أمن وسيادة العراق وأراضيه لا توازي طبيعة ومستوى هذه العلاقات!

ومن هنا، وفي الوقت الذي نؤكد فيه حرصنا على حماية وتطوير الروابط والعلاقات الثنائية، فإننا نستنكر ونرفض رفضاً قاطعاً جميع الاعتداءات التي استهدفت الأراضي العراقية في مناطق مختلفة وراح ضحيتها عدد من الشهداء المدنيين، وأوقعت عدداً آخر من الجرحى، وألحقت أضراراً بالممتلكات الخاصة والعامة، تحت ذرائع واهية وغير منطقية.

إذ إن تلك الاعتداءات هي انتهاكات لسيادة العراق وحرمة أراضيه وتهديد خطير لأمنه وشعبه، وتتناقض مع مبادئ وأهداف ميثاق الأمم

المتحدة. وفي الوقت الذي يرفض العراق فيه جميع أشكال الاعتداءات التي تطال القواعد العسكرية العراقية، فإنه لن يسمح لأي طرف بجرّ العراق إلى ساحة الصراع التي تشهدها المنطقة. ولا يمكن السماح لكي تكون الأراضي العراقية ساحة لتصفية الحسابات والسياسات المتناقضة.

يدين العراق بشدة الاعتداءات الأمريكية التي استهدفت مواقع عسكرية عراقية ليلة 2 شباط/فبراير الجاري، وأسفرت عن استشهاد وإصابة العشرات من المنتسبين والمدنيين. وهو اعتداء خطير على مؤسسة أمنية عراقية رسمية، ويمثل خرقاً لسيادة العراق وأمنه، وتجاوزاً على الأعراف والقوانين الدولية الناظمة للعلاقات بين الدول.

ختاماً، نكرر دعوتنا لأهمية أن يمارس مجلس الأمن مسؤولياته في حفظ السلم والأمن الدوليين وحماية سيادة الدول ووحدة أراضيها والتصدي لأية انتهاكات والالتزام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

**الرئيسة** (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

**السيد إرواني** (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ غيانا، العضو المنتخب حديثاً في مجلس الأمن، على توليها الرئاسة لهذا الشهر. ونعرب عن تقديرنا لفرنسا على الاختتام الناجح لرئاستها في كانون الثاني/يناير. وأود أيضاً أن أتقدم بالتهنئة إلى الأعضاء المنتخبين الآخرين: الجزائر وجمهورية كوريا وسلوفينيا وسيراليون.

ونقدّر طلب روسيا عقد هذه الجلسة في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين" بغية التصدي لانتهاكات الولايات المتحدة المستمرة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في المنطقة.

ونرحّب بحضور وكيلة الأمين العام ديكارلو في هذه الجلسة.

تدين إيران بشدة الهجمات العسكرية للولايات المتحدة على أراضي سورية والعراق. إن هذا العمل العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة غير قانوني وغير مبرر وينتهك بشكل صارخ القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2 من الميثاق. كما أنه انتهاك صارخ لسلامة أراضي العراق وسورية وسيادتهما واستقلالهما السياسي.

كما تدين إيران بشدة الأعمال العسكرية المشتركة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة ضد اليمن، والتي تشكل انتهاكاً واضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فقد أساءتا علناً استخدام القرار 2722 (2024). وتلك الأعمال غير القانونية، التي تستهدف المدنيين والبنى التحتية الحيوية، تعرض السلام والأمن الإقليميين للخطر وتشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

ويجب أن تتحمل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة المسؤولية الدولية عن ارتكابهما جريمة العدوان. إن الحجج والمبررات التي تستند إلى المادة 51 كأساس لذلك العدوان تفتقر إلى أساس قانوني متين ولا يمكن أن تضفي الشرعية على تلك الأعمال غير القانونية.

واليوم، في القاعة، قام ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بمحاولة يائسة أخرى لتحويل الانتباه عن السبب الجذري للحالة الراهنة في المنطقة بتوجيه أصابع الاتهام واللوم زوراً إلى إيران. ومن المؤسف أن الولايات المتحدة، العضو الدائم في مجلس الأمن، لم تفِ بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأعربت الولايات المتحدة عن قلقها البالغ إزاء اتساع رقعة التوترات في المنطقة حتى وهي تستمر في تأدية دور مزعزع للاستقرار في المنطقة.

تواصل الولايات المتحدة احتلال الأراضي السورية ونهب الممتلكات والموارد السورية ودعم الانفصاليين والجماعات الإرهابية. علاوة على ذلك، يعاني الناس في سورية من صعوبات اقتصادية وأزمة إنسانية نتيجة للأعمال العدائية والضارة للولايات المتحدة، فضلاً عن تطبيقها للجزاءات غير القانونية.

وكل تلك التدابير تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد أبدت الجمهورية العربية السورية اعتراضاتها الرسمية والمتكررة على تلك الانتهاكات وطالبت مجلس الأمن بوقف الخروقات وإنهاء الاحتلال الأمريكي.

وفي العراق، تجاهلت الولايات المتحدة وما يسمى بـ "التحالف" الآراء والتطلعات العراقية، في أعقاب تدخلها العسكري غير المشروع

عام 2003، وواصلت أنشطتها ووجودها غير القانونيين تحت ستار مكافحة الإرهاب. ويجب على الولايات المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي احترام قرار الحكومة العراقية بإنهاء وجودهما العسكري وسحب قواتهما من البلد.

إن جميع فصائل المقاومة في المنطقة مستقلة، وقراراتها وأفعالها مدفوعة بحقوقها المشروعة بموجب القانون الدولي: إنهاء الوجود غير القانوني للولايات المتحدة على أراضيها، ووقف الإبادة الجماعية في غزة وإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية. لذلك، فإن أي محاولة لنسب هذه الأعمال إلى إيران أو قواتها المسلحة مضللة ولا أساس لها وغير مقبولة.

لا تسعى إيران أبداً إلى المساهمة في توسيع رقعة الصراع في المنطقة. وليس لإيران وجود عسكري في العراق، وليس لديها قواعد أو مستشارون عسكريون هناك. وفي سورية، يتواجد المستشارون العسكريون الإيرانيون بصورة قانونية وذلك لا لشيء سوى أنهم تلقوا دعوة رسمية من الحكومة السورية لمحاربة الإرهاب. إن الادعاءات بأن القواعد الإيرانية في العراق وسورية تعرضت للهجوم مرفوضة باعتبارها لا أساس لها من الصحة وتعتبر محاولات لصرف الانتباه بعيداً عن الأعمال العدوانية للولايات المتحدة.

ولم تسع إيران قط إلى جلب خلافها مع الولايات المتحدة إلى الأراضي العراقية، ولا تزال ملتزمة باستقلال العراق وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية. وهذا هو الموقف المبدئي لجمهورية إيران الإسلامية.

ومن الجلي للجميع أن الأسباب الجذرية للحالة الراهنة في المنطقة هي الاحتلال والعدوان والإبادة الجماعية والأعمال الوحشية التي يواصل النظام الإسرائيلي ارتكابها والتي تدعمها الولايات المتحدة بالكامل ضد الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة والضفة الغربية.

إن الهجمات العسكرية التي تشنها الولايات المتحدة على الدول المسلمة في المنطقة هي استمرار لتواطؤ ذلك البلد في الإبادة الجماعية للفلسطينيين من خلال دعمه الصريح للنظام المحتل وعرقلته لأي عمل دولي فعال لمساءلة ذلك النظام.

وبينما انقضت أكثر من أربعة أشهر على هجمات الإبادة الجماعية التي شنها نظام الاحتلال على شعب فلسطين المضطهد، فإن الولايات المتحدة لم تتعاون بنشاط فحسب مع النظام الإسرائيلي في الإبادة الجماعية للفلسطينيين، بل تحاول الآن صرف انتباه المجتمع الدولي عن الإبادة الجماعية للفلسطينيين من خلال تصعيد التوترات في أجزاء أخرى من المنطقة.

ونعتقد أن الحل الوحيد لإنهاء النزاع في المنطقة ومنع اتساع رقعة الحرب هو أن يعود الجميع إلى التزاماتهم بموجب القانون الدولي – أي إجبار إسرائيل على وقف الإبادة الجماعية في غزة، والوقف الفوري لإطلاق النار، وإنهاء وجود قوات الولايات المتحدة في العراق وسورية، وممارسة الضغط لإنهاء احتلال النظام الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

وبدلاً من إلقاء اللوم على الآخرين وقيام الأعضاء الآخرين ببساطة بالحثّ على ضبط النفس، يجب على الولايات المتحدة إجبار النظام الإسرائيلي على وقف الإبادة الجماعية في غزة والامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني. وبالمثل، يجب على الولايات المتحدة أن تنهي عرقلتها لمجلس الأمن بغية السماح باعتماد مشروع القرار الذي اقترحته الجزائر، والذي يركز على وقف إطلاق النار في غزة. يتماشى ذلك النهج مع الهدف الأوسع المتمثل في استعادة السلام والاستقرار في المنطقة مع معالجة الشواغل الإنسانية المطروحة.

ختاماً، أود أن أكرر التأكيد على أن إيران إذا واجهت أي تهديد أو هجوم أو عدوان يعرّض أمنها أو مصالحها الوطنية أو شعبها للخطر، فإنها لن تتردد في استخدام حقوقها المتأصلة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، للرد بشكل حاسم.

*رفعت الجلسة الساعة 17/30.*